

حديث صحفي لعضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير

الفلسطينية، محمود عباس (أبو مازن)، بشأن

انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني

غزة.* [مقتطفات]

■ تم اختياركم على رأس لجنة الانتخابات المركزية التي تشرف على عملية انتخاب المجلس التشريعي التي تعد معركة كبيرة وفاصلة، كما كانت المفاوضات معركة كبيرة. واليوم توجد توقعات مماثلة لما حصل خلال المفاوضات...

□ المجلس التشريعي له قصة طويلة، وقصته تبدأ من أواسل عندما تم التفاوض على أن يكون هناك مجلس يسمى مجلس سلطة الحكم الذاتي، يتم انتخابه ويتولى المهمتين التشريعية والتنفيذية معاً. وقد كان الإسرائيليون يشترطون آنذاك ألا يزيد عدد أعضائه عن الـ 25 شخصاً ليكونوا بمثابة السلطة التنفيذية والتشريعية [...]. حدث تغيير نوعي في موقف الطرف الإسرائيلي من قضية المجلس. إذ بدأوا يدركون هم أيضاً الأهمية التي ينطوي عليها وجود مجلس تشريعي يعكس قدرًا واقعيًا من التمثيل الشعبي. وهكذا، وافقوا في مفاوضات طابا على زيادة عدد أعضاء المجلس المنتخب حيث يصبح 83 عضواً (وافق رئيس الحكومة الإسرائيلية شمعون بيرس على زيادة العدد لاحقاً ليصبح 88 عضواً). وهذا يعني من وجهة نظري أن هناك مجلساً تشريعياً ينبثق عنه مجلس تنفيذي.

والانتخابات في هذا الإطار قد تكون اليوم مفصلاً أساسياً من أهم المفاصل التي تمر بها القضية الفلسطينية لأنها تشرع السلطة، أي تضيف عليها الصفة الشرعية. وهي مفصل وتحدٍ أيضاً، لأنها المرة الأولى التي تجري فيها انتخابات في تاريخ الشعب الفلسطيني، على أرضه، وفي ظل سلطته الوطنية. قد تكون حصلت انتخابات في الخارج، أو في الوطن، ولكن لم يكن هناك انتخابات في ظل السلطة. وبهذا المعنى، فأنا أنظر إلى انتخابات هذا المجلس باعتبارها الدقيقة الخامسة قبل إعلان الاستقلال. [...] وعلى المستوى الشخصي أشعر بالشرف لاختياري رئيساً للجنة المشرفة على الانتخابات. وأمل أن أوفق إلى تأدية دوري في هذه المهمة على الوجه الأكمل. بالطبع كان هناك ملاحظات على هذا التكليف، كوني أنتمي إلى حركة "فتح" بيد أنني أحب أن أقول، إن الانتماء إلى الوطن هو أهم بكثير من الانتماء للتنظيم [...].

[.....]

■ ثمة ما يقال عند هذه التجربة الجديدة التي يجري التعلم خلالها، لأن مرحلة التأسيس، تكون عادة، حساسة ودقيقة. وما يوضع الآن قد يأخذ شكل الثبات في المستقبل. مثلاً، يتحدثون عن الطائفية والبعض يقول، لماذا ندخل إلى هذه المتاهة؟

□ أولاً، نظام الدوائر الذي تنصب الانتقادات عليه، هو الذي يفرض علينا الدخول في هذا المدخل. لأنك عندما تقول بتقسيم الوطن إلى دوائر، فلا بد عندئذ أن تراعي التقسيمات الواردة عندنا. لأنك مضطر أن تفعل ذلك وإلا هضمت حقوق الناس. وأنا لا أرى في ما نفعله بدعة فلسطينية خاصة، أو أن هذا الأمر يحدث في المنطقة للمرة الأولى، إذ إنه موجود في الأردن، وهو موجود في سورية أيضاً، وفي مصر. طبعاً الأمثل والأحسن أن يكون الوطن كله دائرة انتخابية واحدة، لأنك في هذه الحال تلغي كل التقسيمات الموجودة. ولكن هذا يتطلب شرطاً أساسياً، أن يكون لديك أحزاب، وأن تقوم الأحزاب بتقديم قوائم مرشحيها، تشمل كل قائمة عدد أعضاء المجلس كما يحدث في إسرائيل، على سبيل المثال. وفي هذه الحال، هناك إمكانية لتطبيق مبدأ التمثيل النسبي بحيث أن أصغر حزب يستطيع أن

* "الحياة" (لندن)، 1995/12/29. وقد أجرى الحديث حسين حجازي. وبتاريخ 1995/12/22 عُين أبو مازن رئيساً للجنة من عشرة أعضاء مهمتها الإشراف على الانتخابات الفلسطينية المقرر إجراؤها في 1996/1/20.

يحصل على مقعد أو مقعدين لأنه له مثلاً مؤيدين في رفح ومؤيدين في جنين وطولكرم... إلخ. لكن مع الأسف الشديد لم نتمكن من الوصول إلى إيجاد هذا الوضع فإن المعارضة الفلسطينية لم تفهم معنى المعارضة، أي أنها يمكن أن تكون في البرلمان وتعارض، وإنما هي تفهم المعارضة باعتبارها المقاطعة وهذا خطأ. ولو أنشأوا، أعني الجبهتين الشعبية والديمقراطية وحركة "حماس"، أحزاباً لكننا في هذه الحال نفضل مئة مرة اعتماد قاعدة الدائرة الواحدة، وبالتالي ننهي من التقسيمات التي ذكرتها. وكنا سنرقى بأنفسنا إلى مستوى أفضل غير المستوى الذي يذكرنا بالطائفية والعائلية والعشيرة.

[.....]

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org

يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx